TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at Academic Scientific Journal
http://www.iasj.net

Tikrit Journal for Political Science

مستقبل اقليم كردستان العراق والسيناريوهات المحتملة

The future of Iraqi Kurdistan and possible scenarios

RAZZAQ FALIH WAHEED

رزاق فالح وحيد (*)

كلية المصطفى الجامعة

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 28 January. 2021
- Accepted 16 February. 2021
- Available online 31 March. 2021

Keywords:
- Kurdistan Region
- Separation
- Federal government

Abstract: The Kurdish issue in the Middle East and Iraq in particular was a factor of anxiety and instability، as it was a cause of clashing with Iraqi governments or the overthrow of these governments and the formation of other governments، and a factor in concluding many regional agreements and the divergence and incompatibility of internal and external interests، as many countries sought to use them to achieve Its interests.

The Kurdish political forces succeeded in the policy of seizing opportunities and playing on the contradictions between the parties to the conflict and conflict in order to achieve the greatest gains at the expense of the federal government، but it failed with the Kurdistan Region referendum project in 2017 and the lack of support and support of the US administration and the talk that the Kurds have become outside the American game this is a very remote possibility، Because the nature of the relationship between the two parties is witnessing a noticeable development in a public and secret manner and in various fields، specifically the military and security aspect، by increasing the number of US bases inside the region and increasing support، cooperation، intelligence coordination and the rest of the vital sectors.

*

معلومات البحث:

تواريخ البحث:
الاستلام: 28\1\2021
القبول: 16\2\2021
النشر :31\3\2021

الكلمات المفتاحية:
– أقليم كردستان
– الانفصال
– الحكومة الاتحادية

الخلاصة: شكلت القضية الكردية في منطقة الشرق الاوسط والعراق بالتحديد عامل قلق وعدم استقرار، فقد كان سبب في التصادم العسكري مع الحكومات العراقية السابقة واسقاط انظمة سياسية، وعامل في عقد الكثير من الاتفاقيات الاقليمية ، وسعت الكثير من الدول الى توظيفها لتحقيق مصالحها.

نجحت القوى السياسية الكردستانية في العراق بسياسة اغتنام الفرص واللعب على التناقضات بين اطراف النزاع والصراع من اجل تحقيق اكبر المكاسب على حساب الحكومة الاتحادية، ومع فشل مشروع انفصال أقليم كردستان عن العراق بعد اجراء استفتاء الانفصال عام 2017 رغم عدم مساندة الادارة الامريكية لانفصال كردستان عن العراق ورفض بعض الدول الاقليمية مثل (تركيا– ايران) لكن لا يعني ان اقليم كردستان اصبح خارج اللعبة الامريكية ، وانما هناك علاقة بين الطرفين تشهد تطور ملحوظ بصورة علنية وسرية وبمختلف المجالات وبالتحديد بالجانب العسكري والأمني عبر زيادة عدد القواعد الامريكية داخل الاقليم وزيادة الدعم والتعاون والتنسيق الاستخباري وباقي المجالات الاخرى .

يحتمل قيام دولة كردية بالمستقبل على الاراضي العراقية او باحد الدول المجاورة من الخيارات المستبعدة على المدى المتوسط ، لانه مرهون بجملة من الظروف والمتغيرات الاقليمية والدولية ، على الاقل تغيير في بنية النظام الاقليمي وبالتحديد داخل النظام السياسي التركي والايراني، لان وجودهما بهذه العقيدة الايديولوجية السياسية الحاكمة والنفوذ والقدرات التي تمتلكها كلتا الدولتين يعتبر مانع قوي جداً ، امام قيام دولة كردية في المنطقة ، وهذه المحاولة الكردية باستفتاء الانفصال الذي جرى في كردستان مطلع عام 2017 هي محاولة جس نبض وتحقيق مكاسب سياسية لا اكثر .

المقدمة :

مازالت القضية الكردية في العراق ودول الجوار الاقليمي احد القضايا الشائكة والمعقدة بسبب تتداخل ابعادها الداخلية والخارجية ، مما انعكس على حركتها السياسية مثل اغلب الحركات السياسية والاجتماعية في العراق ، التي فشلت بصياغة مشروع وطني تنصهر فيه جميع المكونات والاطراف السياسية والاجتماعية لبناء الدولة العراقية، وبغياب الرؤية الوطنية وتسلط النزعة الشخصية والمصالح الفئوية لدى الكثير من القيادات الكردية ، اوقعها بأزمات حادة وخانقة افقدتها فرص المساهمة الفاعلة وجعلتها ورقة تلوح بها الاطراف الاقليمية والدولية لتحقيق مصالحها على حساب العراق مما زاد من تعقيدات القضية الكردية على الدولة العراقية .

رغم التغيرات والظروف التي شهدها العراق والمنطقة بعد احداث حرب الخليج الثانية (1990-1991) بغزو العراق لدولة الكويت وحصل ما حصل عليه العراق من تناقض واضمحلال قوته بما فرضته سياسيات الولايات المتحدة الامريكية ، بعد حزمة من قرارات الامم المتحدة والاجهزة التابعة لها التي وفرت للاكراد خصوصية في شمال العرق بمنطقتين الاولى محافظة دهوك واربيل التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني، والثانية محافظة السليمانية التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ، وهكذا اصبحت سياسة الوضع الراهن للاكراد تحت حماية القوات العسكرية للولايات المتحدة الامريكية .

ومع بدأ مرحلة احتلال العراق عام 2003 من قبل التحالف الدولي بقيادة القوات العسكرية الامريكية ، قد طرأ على المشهد العراقي جملة من التغيرات التي دفعت بوضع البنى الاساسية لمرحلة عراق ما بعد الاحتلال رغم كل التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية التي تشهد البيئة العراقية اخذت علاقة السلطة الاتحادية والقضية الكردية منعطف وتحول جديد بعد محاولة الطرف الكردي فرض سياسته من جانب واحد مستغل حالة عدم الاستقرار التي يشهدها العراق بعموم ومحافظاته واستغلال الازمات الحاصلة بين الحكومة الاتحادية واطراف الصراع سواء السنية او الشيعية او دول الجوار الاقليمي ، بسياسة اتباعها الاكراد بكسب اكبر المغانم بأصعب الظروف، مما دفع بالتوتر المتصاعد، حتى وصلت مرحلة اجراء استفتاء الانفصال الذي جرى بتاريخ (2017/9/25) الذي افشلته الحكومة الاتحادية بالرد عليه بخطوات (دستورية – قانونية – سياسية وعسكرية).

اهمية البحث :

تنطلق اهمية الدراسة ان المشاكل والازمات بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية سوف ترتب نتائج تنعكس سلبا على اوضاع الدولة العراقية واقليم كردستان ، مما تسعى هذه الدراسة لكشف اللثام عن طبيعة العلاقة المتوقعة في المستقبل .

مشكلة البحث :

رغم كل التغيير الذي حصل في العراق بعد عام 2003 من انتخابات برلمانية وتشكيل حكومات متعددة وحصول الاقليم على امتيازات متعددة ، الا انه ما زالة المشاكل قائمة بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان حتى اخذت أشكال متعددة من طبيعة الصراع و الازمات ، مما قد يشكل تهديد في المستقبل للطرفين.

أهدف البحث :

1. التعرف على المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على القضية الكردية.
2. الوصول للسيناريوهات الاكثر توقعاً بطبيعة العلاقة بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية لكشف الصورة المستقبلية وحجم النتائج التي سوف تترتب عليها.

فرضية البحث :

تشهد العلاقة بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية والاطراف السياسية والاجتماعية الاخرى حالة عدم استقرار ، وقد تتصاعد بشكل تدريجي بالمستقبل لتاخذ اشكال متعددة من اوجه الصراع بينهما , بحكم ما تشهد الساحة الداخلية والخارجية في العراق بكثرة الفواعل والمتغيرات التي ترمي بظلالها على علاقة الطرفان.

منهاج البحث :

اعتمدت الدراسة على منهج الاستشراف المستقبلي كمحاولة لتحليل البيئة الداخلية والخارجية لاقليم كردستان العراق مقارنة باوضاع الحكومة الاتحادية واستخدام المنهج التاريخي كمحاولة لمتابعة التطورات والاحداث للقضية الكردية .

هيكلية البحث :

قسم البحث الى مبحثين رئيسين ، كان عنوان المبحث الاول المعطيات والظروف في اقليم كردستان العراق فقد قسم الى ثلاثة محاور رئيسية تناول المحور الاول الجانب الجغرافي والاجتماعي لطبيعة كردستان والمحور الثاني التباين والاختلافات السياسية والاجتماعية بين المكونات الكردية والمحور الثالث كان بعنوان تغيرات المشهد السياسي في العراق بعد العام 2003 الذي يعتبر الاكراد جزء رئيسي في التطورات التي حدثت فيما بعد ، هذا المبحث يهتم بدراسة البيئة الداخلية.

كان المبحث الثاني بعنوان الموقف الدولي والاقليمي من قضية اقليم كردستان ، وقد قسم هذا المبحث الى ثلاثة محاور ، تناول المحور الاول الموقف الامريكي من القضية الكردية مروراً منذ عام 1990 ولغاية الآن . ام المحور الثاني فقد ركز على المواقف الاقليمية للدول المجاورة بالتحديد لاقليم كردستان الرافضه لاي مشروع دولة كردية على الاراضي في الوقت الحاضر.

اما المحور الثالث تناول السيناريوهات المستقبلية لاقليم كردستان العراق ، فقد توصل الباحث الى خمسة سيناريوهات محتملة على المدى المتوسط التي ممكن تكون اقرب الى الواقع .

المبحث الاول : المعطيات والظروف في اقليم كردستان العراق

تعتبر دراسة الظاهرة السياسية او الواقعة والاحاطة بمختلف الجوانب والابعاد والاسباب من اهم العوامل لفهم وتحليل تلك الظواهر ، للوقوف على hالنتائج التي سوف تترتب عليها في المستقبل ، وكيفية التعامل معها على مستوى القرارات والسياسات من قبل الجهات الحكومية وغيرها.

وان دراسة القضية الكردي في العراق والمرور بمراحل تطورها ومعرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والوقوف على صيرورة الحركة الكردية ، يعد من القضايا المهمة كونها شكلت عامل مهم في التاريخ السياسي الحديث والمعاصر للعراق ، سوف نحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على العامل الجغرافي والاجتماعية ، ومعرفة ابرز القوى الاجتماعية المؤثر في الوسط السياسي الكردي بالاضافة الى دراسة المواقف والاختلافات بين الاحزاب الكردية من جهة وبين الحكومات العراقية من جهة اخرى .

اولاً : الجانب الجغرافي والاجتماعي

اغلب الحركات الاجتماعية والسياسية التي احدثت تغيير بتاريخ المجتمعات البشرية وأجرت نقلة نوعية بمختلف مجالات الحياة العامة ، هي تلك المجتمعات التي طالبت بحقوقها الاساسية اول الامر ، لانها افتقرت الى ابسط مقومات الحياة ، فقد كان الاضطهاد والحرمان عامل اساسي للمواجهة ضد الانظمة الاستبدادية، وبعد نضال طويلة وبأساليب متعددة استكملت منظومة الحقوق الاخرى ، عبر ظهور التنظيمات والاحزاب السياسية ، كأحد أدوات ادارة الصراع التي عملت بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، من اجل تحقيق مطالبها سواء بتغير الانظمة السياسية بالثورات او بتعديل طبيعة البنية السياسية في الدولة، ووضعت الضمانات القانونية والسياسية لعدم تكرار ماسي الماضي المرير واصبح عامل قوة ودعم للحفاظ على المكتسبات والحدود الجغرافية للدولة وذلك للشعور بالانتماء الى الدولة الام وهو الوطن .

وعند الحديث عن جغرافية كردستان العراق ، تمتاز بوحدة جغرافية ذات تضاريس خاصة لمنطقة تمتد على حوالي (70) ألف كيلومتر مربع الى جانب لغة مميزه تسير نحو التطور ، وتاريخ حديث مشترك ومصالح خاصة متنامية، ويشكل الموقع الجغرافي للمنطقة الكردية عموما واقليم كردستان العراق خصوصا ارض داخلية غير مطلة على بحر، واراضيها مقسمة وموزعة كاجزاء ملحقة باراضي امم كبيرة مثل (العراق وايران وتركيا وسوريا) وتشكل نزعة الاكراد القومية لدى هذه الدول مشكلة تواجه بعدائية من القوميات الكبرى في هذه البلدان[1].

ويشكل الاكراد القومية الثانية في المجتمع العراقي، ويصل تعدادهم ما يقارب (4-5) مليون كردي يتواجدون اغلبهم في شمال العراق، وبعض المناطق الشمالية الشرقية في منطقة تتقاسمها حدود دولية، وفي تاريخ الدولة العراقية هناك خصوصية لابناء القومية الكردية أخذت ابعاد متعددة وهي الولاء العرقي والقومي بشكل كبير حيث شكلت احد ركائز الهوية القومية، بسبب سيطرة النزعة العشائرية والقبلية والفئوية على المجتمع الكردي[2] الذي انقسم فيما بعد على ذاته وكان سبب في اضعاف الحركات الكردية، والسبب الاخر سيطرة الاحزاب القومية العربية على الحكم في العراق لفترات متعاقبة ومحاولة تحقيق سياسات الوحدة

---

1. حازم الشمري ، علاقة الحكومة الاتحادية مع حكومة اقليم كردستان بعد انتخابات عام 2010، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد (11) الستة الحادية عشر , حزيران ،2010 ، ص 36 .

3. سعد ناجي جواد ، دراسات في المسألة القومية الكردية ، ط 1 ، لبنان – بيروت ، الدار العربية للعلوم ، سنة 2005 ، ص 154-155.

العربية، التي فشلت فيما بعد، مما عمق من الشعور القومي عند المكون الكردي على حساب الهوية الوطنية.

هذه الخصوصية القومية عند ابناء القومية الكردية شكلت خطوط واتجاهات سياسية معينة سيطرة على المسار السياسي، وصارت ترفض أي مشروع ضمن اطار الدولة العراقية المركزية، فقد كانت اثناء فترة الحكم الملكي والجمهوري(1921–1968) تطالب الحركات الكردية الاقرار ببعض الحقوق مثل الاعتراف بهم كقومية ثانية او ممارسة بعض الحقوق والحريات السياسية والاجتماعية وغيرها ، وبعد سيطرة حزب البعث على السلطة في العراق عام 1968 اصبحت الاكراد يطالبون بالحكم الذاتي ، وقد عقد اتفاق ما يسمي (3 اذار عام 1971) الذي منح الاكراد حق الحكم الذاتي ، وهو يعتبر اول اعتراف رسمي من قبل الحكومة العراقية انذاك مقارنةً بدول الجوار الاخرى[3].

ولكن سرعان ما تطورات الاحداث فيما بعد حول قضية كركوك وبعض المناطق الاخرى بالاضفة الى عدم الالتزام الطرفان بالبنود الاخرى ، وعند عدم ايجاد حلول جذرية وواقعية للمسألة الكردية وصلت مطالبهم فيما بعد بالانفصال وتاسيس دولة كردية لهم ويحتمل ان تكون بداية لتقسيم الوحدة الجغرافية والاجتماعية للعراق[4].

المشكلة الاخرى داخل ابناء القومية الكردية في العراق هو سيطرة النزعة العرقيه بين جزئي الاكراد الكبيرين البادنانيين والسورانيين والذي يقسم منطقة كردستان العراق الى شمالية يقطن البادينان وجنوبية يقطن السوران ، وينعكس ذلك على شكل تعصبي بوجود رموز وزعامة عشائرية وسياسية واحزاب تمثل الانقسام البارزاني والحزب البارتي البادينان ، والطالباني والاتحاد الوطني للسوران ، وحدوث تنافس وصراعات مسلحة متواصلة ، مع وجود قوى سياسية واجتماعية داخل الشعب الكردي قد تجد مصالحها في الاتحاد مع العراق المركزي[5].

---

[3]. ينظر الى محمد محي الهميص، الاقلية الكردية في دول الجوار الجغرافي (تركيا– ايران– العراق وسوريا) مجلة كلية التربية ، جامعة بغداد العدد (32) ، كانون الاول ، سنة 2010، ص 21. للمزيد من التفصيل راجع ، حازم عبد الحميد النعيمي ، مستقبل اقليم كردستان العراق بين التحديات والفرص ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، بغداد ، العدد (بلا) السنة التاسعة ، ايار ، سنة 2010 ، ص 24.

[4]. ينظر الى محمد محي الهميص، الاقلية الكردية في دول الجوار الجغرافي مصدر سبق ذكره , ص 21 . للمزيد من التفصيل راجع، حازم عبد الحميد النعيمي ، مستقبل اقليم كردستان العراق بين التحديات والفرص ، مصدر سبق ذكره ، ص24.

[5]. ناهض محمد صالح ، المشكلة الكردية واثرها في اتفاقات الحدود العراقية – التركية نظرة في الابعاد المعاصرة والمستقبلية ، مجلة تكريت المجلد الثاني ، السنة الثانية ، ع/2، سنة 2015 ، ص 148 . راجع ايضاً ، حازم عبد الحميد النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 61.

ثانياً : التباين واختلاف المواقف الكردية

تمارس الاحزاب والتنظيمات السياسية دور واضح ومؤثر بطبيعة الاحداث والتطورات التي تشهدها الانظمة السياسية سواء في الدول الغربية او دول عالم الجنوب، ويزداد دورها سلبياً وايجابياً في الحياة السياسية العامة على وفق مجموعة من الاسس اهمها(الاسس الفكرية والعلمية – القوة التنظيمية – السيطرة على المحيط البيئي) كلما استطاع الحزب السياسي تشخيص والسيطرة على المحيط البيئي الذي تعمل به من خلال مراقبة التحولات والتغيرات التي تطرأ على الساحة الداخلية والاقليمية والدولية بطريقة التحليل والتفسير العلمي لمجريات الواقع، سوف تكون القرارات والسياسات العامة والخطط والبرامج لهذا التنظيمات تصب بتحقيق الغايات والاهداف الاستراتيجية التي يسعى الى تحقيقها، و كلما كانت قراءة الواقع ضيقة الافق وغير دقيقة سوف تنعكس سلبا على الواقع التنظيمي وعلى الحياة السياسية بصورة عامة.

الواضح ان الحركات السياسية الكردية في العراق بحكم الاختلاف والتباين الفكري الواسع فيما بينها والتحولات السياسية والامنية التي يشهد العالم والعراق بوتيرة سريعة جعلها تمر بحالة من التخبط والارباك باتخاذ القرارات سواء على مستوى تحديد الاولويات او على مستوى علاقتها الاقليمي والدولي، الذي اصبح العامل الاكثر تاثير وتاثراً بقضايا العراق والقضية الكردية بالتحديد مما جعلها تختلف بتحديد الغايات الاساسية والاهداف الاستراتيجية، وهناك الكثير من الامثلة التي سوف نتناول أبرزها لتحديد مواقف الاحزاب الكردية[6].

1. احد العلامات الفارقة في القيادات الكردية التنافس فيما بينهم على ما حصل في ايديهم ، مثال ما حصل عام 1994 في شمال العراق ووقوع الحرب الاهلية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بشأن ضمان المداخيل والمنافع الاقتصادية للقيادة الكردية، وما حدث في شهر اب 1996 عندما استنجد الحزب الديمقراطية بالقوات الحكومية العراقية في بغداد في سبيل ضرب حزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

---

[6] . حكمت محمد كريم (ملا بختيار) ثورة كردستان ومتغيرات العصر (ترجمة ومراجعة) بندر على اكبر، ط 3 ، العراق سليمانية ،الناشر اكاديمية التوعية لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني سنة2011 ، ص283–287. راجع ايضاُ، محمد محي الهميص، مصدر سبق ذكره، ص35. راجع ايضاً ، حسين مصطفى احمد ، العامل الكردي في العلاقة العراقية الايرانية دراسة تحليلية ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، العدد (14) السنة الثامنة ، كانون الاول ،عام 2017 ، ص 7.

2. عقد اتفاقية الجزائر بين العراق وحكومة الشاه وكان اهم بنوده ايقاف الدعم الايراني للحركات الكردية في العراق، التي رفضتها الاحزاب الكردية انذاك واعتبرت ذلك طعنةً في الظهر ، مما ادى الى انكسار وانهيار الحركة الكردية ووقتل وتشريد الالاف منهم.
3. اتفاق حزب الاتحاد الوطني الكردستاني مع الحكومة الايرانية اثناء فترة الحرب العراقية الايرانية (1980-1988) لمقاتلة الجيش العراقي سبب بوقع ضحايا ما بين الطرفين بنفس الوقت كانت الحركة الكردية في كردستان ايران تقمع من قبل الحكومة الايرانية.
4. اتفاق قيادات الحركة الكردية في العراق مع تركيا مطلع عام 1994 بالسماح للقوات العسكرية التركية بضرب عناصر حزب العمال الكردستاني داخل اراضي اقليم كردستان العراق واعطاء معلومات عنهم من اجل عدم التعرض لاكراد العراق ، فقد صرح عبدالله اوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني (قد أدى افتقار الكرد الى الامكانات الاستراتيجية والانقسام المتطرف وعدم قدرتهم على توحيد قواهم الى ان اصبحوا اداة رخيصة في هذه اللعبة)[7].

الواضح ان الحركات الكردية تتجه بمنهج السياسة النفعية كسلوك سياسي بالتعامل مع مختلف القضايا، هذا النهج مرة يكون مابين الحزبين الحاكمين بالمعنى الضيق وترجيح كفة احدهما على الاخر ، ضمن تحقيق اكبر المصالح لاحدهما في اطار اقليم كردستان ، ومرة تختلف وتتباين مواقفهم ضمن اطار العلاقة مع حكومة بغداد سواء في زمن نظام صدام حسين او في الوقت الحاضر ، وهذا ينطبق ايضاً على علاقتهم في الاطار الاقليمي والدولي، علما ان هناك احزاب كردية لها اهواء واثر قد يوقع الخلافات والنزاعات فيما بينهم[8] ، هذا يضعنا امام قوى كردية متناقضة متضاربة في تحدد المصالح لتصبح مشكلة في الحركة السياسية الكردية النى سوف توثر وتنعكس على قراراتها الانية والمستقبلية .

ثالثاً : تغييرات المشهد السياسي العراقي بعد العام 2003

بعد الغزو الامريكي للعراق في عام 2003 واسقاط نظام صدام حسين الشمولي وتدمير اجزاء عديدة من هيكلية الدولة العراقية ومؤسساتها خلال فترة الاحتلال ، قامت الادارة الامريكية برسم مسار تشكيل الدولة

---

7. محمد محي الهميص ، مصدر سبق ذكره ، ص25. للمزيد من التفصيل راجع ، سعد ناجي جواد ، مصدر سبق ذكره ، ص ، 149.
8. حكمت محمد كريم (ملا بختيار) ، مصدر سبق ذكره ، ص 283 ، للمزيد من التفصيل راجع ايضاً ، محمد محي الهميص ، مصدر سبق ذكره ، ص26 .

العراقية وسلطاتها ومؤسساتها وتم صياغة دستور واقراره من مجلس النواب وباستفتاء شعبي، وأفترض فيه ان يكون عقدا اجتماعيا سياسيا ترتضيه جميع أطياف المجتمع العراقي القومية والدينية والمذهبية والفكرية والسياسية .

وعلى اساس ذلك تشكلت جملة من المعطيات او الثوابت النسبية للنظام السياسي في المرحلة الحالية ، يمكن الاحاطة بها من الدستور والاعراف التقليدية للمجتمع السياسي و العلاقات الخاصة مع الوجود الامريكي العسكري والسياسي والتدخلات الإقليمية في الشؤون السياسية للعراق ، الى جانب قوى المعارضة المسلحة او السياسية التي تسعى لافشال مسيرة "العملية السياسية" واعاقة بناء هيكلية الدولة الجديدة ، والاستيلاء على الحكم لبناء نظامها السياسي الخاص[9].

اتساقاً مع الدستور الجديد لعام 2005 م الذي اقر في المادة الاولى من الدستور بان (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة وذات سيادة كاملة واشارة المادة (116-117) من الدستور العراقي (بان اقليم كردستان وسلطاته القائمة إقليما اتحادياً)[10] ، والذي يلاحظ ان الاحزاب الكردية ثبتت بصورة مقصودة عبارة دولة اتحادية بدل من دولة واحدة كي يلجأ لهذا التعبير في حال قرر الكرد الانفصال عن العراق[11].

تمارس حكومة اقليم كردستان منذ عام 2005 دور واضح ومؤثر بالمشهد العراقي ، وهي تمثل الطرف الاكثر تاثيراً في تشكيل جميع الحكومات الاتحادية وضمان استمرارها واستقرارها، وبفضل هذه المكانة المهمة عملوا على استثمار والاستفادة من جميع الظروف التي مر بها البلد ، وتحويلها الى فرص استراتيجية تعزز من مكانتهم ، ولكن هذا السياسة المتبعة من الاطراف الكردية اتجاه الحكومة الاتحادية كانت سبب باحداث الكثير من القضايا الخلافية بين الطرفين ومن اهمها: [12] .

---

[9] . حازم عبد الحميد النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص64.

[10] . صباح صادق الانباري، دستور جمهورية العراق لعام 2005 ، ط 1 ، المكتبة القانونية ، بغداد ، سنة 2006 ، ص (9-56) .

[11]. حازم عبدالحميد النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص24. راجع ايضاً، طالب حسين حافظ ، القضية الكوردية في العراق رؤية مستقبلية ، مجلة جامعة الاسراء ، العدد (5) السنة الثالثة ، بغداد ، سنة 2014 ، ص66.

[12] . ناهض محمد صالح، مصدر سبق ذكره ، ص149. خميس دهام حميد ، المعارضة في اقليم كردستان العراق ودورها في ترسيخ الديمقراطية ، مجلة الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ع 75 ، السنة الثانية عشر، عام 2017 ، ص ، 68. للمزيد من التفصيل راجع ، سامر مؤيد عبداللطيف , ياسر عطيوي الزبيدي، مشكلة الاقاليم التنازع عليها في ظل الدولة الفدرالية كركوك انموذجاً ، مجلة رسالة الحقوق ، جامعة كربلاء ، العدد (1) السنة الثانية، عام سنة 2010 ، ص ،133.

1. الخلافات الدستورية اعطى الدستور العراقي الدائم سلطات للاقليم تتعدى الفدرالية الى الكونفدرالية بل واعلى من ذلك ، اذ يصل في بعض جوانبه الى شبه الاستقلال ، مع قدرة الاكراد التأثير على اضعاف الحكومة الاتحادية والتاثير على المشاريع الاستراتيجية او الاستثمارية او تقوية الجيش الاتحادي.
2. غياب شبه كامل لمؤسسات الدولة الاتحادية على المستوى(السياسي – الاقتصادي – الاداري والعسكري) في منطقة الاقليم ، بل وفي الكثير من المناطق المتنازع عليها في مقابل تواجد سياسي وحتى عسكري لمؤسسات اقليم كردستان في باقي مناطق العراق وفي بغداد تحديدا، اضافة الى مدن محافظات نينوى وصلاح الدين وديالى[13]. وغياب سياسة واضحة او متقاربة من جانب القوى السياسية العربية العراقية المشاركة في العملية السياسية في مواجهة سياسات وسلوك الاحزاب الكردية الحاكمة ونزعتها المصلحية على حساب باقي مشكلات العراق الكثيرة وعلى رأسها بناء الدولة [14].
3. شكلت قضية محافظة كركوك والمناطق المتنازع من اكبر المشاكل العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم، وذلك لاعتبارات عديدة اولها : الامكانية والموارد الطبيعة والاستراتيجية التي تمتاز بها كركوك، بالاضافة الى التنوع العرقي والقومي مع المطالب الكردية باعتبار كركوك محافظة كردستانية [15]، ولم تكن التوافقات السياسية والنصوص الدستورية قادرة على ازالة الاحتقان بين اطراف الصراع على المحافظة، مع اصرار الحكومة العراقية وبعض الاطراف السياسية باعتبار كركوك تمثل عراق مصغر لم تنتهي قضية الخلاف على كركوك مع دخول اطراف اقليمية على خط الازمة طمعاً بمصالح استراتيجية او خوفاً من تطور تداعيات الصراع على مصالحها. وممكن أن تكون محافظة كركوك (برميل بارود) كما وصفها (بيكرهاملتون) في إحدى تقاريره حول العراق قد ينفجر في أي لحظة [16].

---

[13]. حازم عبد الحميد النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص27. راجع ايضاً ، الاقليم والمشاكل والملفات العالقة مع بغداد ، رابط الالكتروني: https://glgamesh.com/100288-.html للمزيد من التفصيل راجع الرابط الالكتروني: http://newsabah.com/newspaper/204177

[14] . حازم عبد الحميد النعيمي . ص26-27.

. سامر مؤيد عبداللطيف , ياسر عطيوي الزبيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص 136. [15]

17. طارق عبد الحافظ الزبيدي ، فكرة مشروع اقليم كركوك بين الرفض والقبول رؤية فكرية ، مجلة الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ،العدد (57) السنة الثامنة ، شباط ، 2014 ، ص 175.

4. تحـول ميليشـيا البيشـمركة الـى جـيش مـنظم مسـلح بشـكل جيـد مـن معـدات الجـيش العراقـي السابق، وقوات شرطة وامن ومخابرات منظمة وفعالة، فقد اصبحت قوات البيشمركة ضمن المؤسسة الدفاعية في العراق وهي من تتولى تامين حدود الاقليم بحسب الدستور العراقي في الفقرة الخامسة من المادة (121) ، الا ان الخلاف الجوهري هو رفض حكومة الاقليم دمج قوات البيشمركة في الجيش العراقي ورفض تقليص اعدادهم.
5. ازمة توزيع الثروات الطبيعية وهو الملف الاكثر حساسية بين حكومة بغداد واربيل ويتعلق بالنفط المستكشف في الاقليم ومن ثم تصديره فضلا عن ابرام الاقليم عن عقود تنقيب مع شركات عالمية ، فيما ترى الحكومة الاتحادية ان هذه الخطوة غير دستورية والعقود المبرمة غير قانونية ، اذا يعود حل المشكلة الى تاخير تشريع قانون موحد للنفط والغاز واتهام حكومة بغداد حكومة الاقليم بعدم الكشف عن مصير (156) مليون برميل من النفط الخام المصدر منذ سنوات عدة كشف عنها تقرير الرقابة المالية عندما اجتمع مع نائب رئيس البرلمان ووزراء المالية والتخطيط والنفطورئيس ديوان الرقابة المالية في الحكومة الاتحادية.
6. ناي الكرد بانفسهم عن التوترات االمشاكل التي تحدث في بغداد وباقي المحافظات الوسط والجنوب مثل الاحداث الطائفية في عامي 2006–2007 بالاضافة الى الاضطربات الشعبية في المحافظات والمدن السنية العراقية (الانبار– تكريت –الموصل) اوخر عام 2012 ، مع تنامى الشك بين الطرفين (الحكومي– الكردي) بشأن نوايا كل طرف، فقد كانت اجنحة سياسية هنا وهناك تدفع الى الصدام، فخرجت التصريحات المتبادلة تلتها الاتهامات، وكان جل عناية ساستهم الدفاع عن المطالب الكردية، كالفدرالية والاعتراف بقوات البيشمركة كقوات مسلحة لحماية الاقليم، وكاجراء مقابل قامت الحكومة العراقية بعدم ادخال موازنة البيشمركة ضمن الموازنة الاتحادية لعام 2013 ، وقطع رواتب موظفي الاقليم لعام 2014 وعليه شهدت العلاقات توترات، ولكن سرعان ما يجري حلها بالحوار كون الاكراد اصبحوا عنصر اساسياً في الحكومات العراقية [17].

[17]. حسين مصطفى احمد ، المسالة الكردية في الشرق الاوسط (المشكلة – النتائج– الحلول) مجلة السياسة الدولية، جامعة بغداد ،العدد(61) تشرين الثاني ، عام 2016 ، ص 233 .

7. قيام الاقليم بإجراء الاستفتاء بحجة المعاناة من الظلم والاضطهاد والتجاوزات الدستورية التي تسببها لهم الحكومة العراقية، فضلاً عن اتهامهم لها بعدم تطبيق المادة (140) من الدستور[18]، ولم ينجح مشروع استفتاء انفصال اقليم كردستان العراق ولم يمهد للانفصال كما كانت تريد قيادة الاقليم ، وقد ردت الحكومة الاتحادية على تلك الخطوة عسكريا، وكان موقف الاقليم في حالة من الضعف والوهن اتجاه حكومة بغداد بعد فشل الاستفتاء مع فقدان بعض المكانة الاقليمية والدولية. ان واقع هذه المعطيات يحفل بمتغيرات عديدة ومختلفة ازاء جميع القضايا المطروحة، وتخضع اوضاع منطقة كردستان العراق لمعظم هذه المعطيات فقد كان اجراء الاستفتاء قد ازاح الستار عن الكثير من القضايا المصيرية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم فضلا عن تغير لغة الخطاب لكلا الطرفين.

المبحث الثاني : المواقف الدولي والاقليمي من قضية اقليم كردستان

شكلت القضية الكردية في العراق ودول المنطقة المتواجدين فيها اهمية كبيرة في المحافل الدولية والتكتلات الاقليمية فكان اول اعتراف دولية بحقوق الاكراد هو فترة الحرب العالمية الاولى وبالتحديد في معهد "سيفر" ، ولكن اخذت هذه القضية منحى اخر بسبب طبيعة النظام الدولي في الفترات السابقة ونوايا بعض الدول بتوظيف هذه القضايا لتحقيق مصالحها الاستراتيجية او مخاوف الدول الاقليمية بذريعة ان القضية الكردية في العراق او بعض الدول تشكل تهديد للامن القومي .

نسلط الضوء في هذا المبحث على المواقف الدولية بشكل مختصر ، وبالتحديد الولايات المتحدة الامريكية حيال القضية الكردية في العراق كونها الدولة العظمى والاكثر تاثيراً بالاضافة الى مواقف دول الجوار الاقليمي وهم كل من (تركيا –ايران – سوريا) وذلك من اجل الاحاطة بالظاهرة والاحداث على مستوى البيئة الخارجية واثره على مستقبل كردستان العراق .

اولاً : موقف الولايات المتحدة الامريكية

---

[18]. محمود العبيدي , ايوب انور حمد ، تجربة اقليم كوردستان العراق التنموية في ضوء المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد (18) السنة السابعة عشر عام 2016 ، ص 83 .

تشكل القضية الكردية بالنسبة للقوى الدولية والاقليمية المحيطة بالأكراد أهمية مصلحية وبالاخص الولايات المتحدة والدول الغربية، ولاهمية قضية كردستان العراق وحرصً منا للابتعاد عن التفاصيل الطويلة سوف نؤجز اهم التطورات الدولية والاقليمية للقضية الكردية.

ان النفوذ والتأثير القوي الذي تمارسه الادارة الامريكية على نظام الحكم الحالي في العراق وما نتج عن استمرار مبدأ حماية اقليم كردستان العراق من جانب الولايات المتحدة والتي بدأت منذ حرب الخليج الثانية عام 1991 وتستمر حتى الان ضمن السياسات الامريكية ومن المعلوم ان أولويات السياسة الخارجية الامريكية تبنى على اساس مصالحها الاستراتيجية ، عبر السيطرة على مصادر الطاقة وإمدادات المواد الاولية المهمة والنادرة في العالم ، هدف ثابت وواضح في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية منذ عشرات السنيين ، وقد تستخدم عدة ادوات وأساليب معينة من اجل تحقيق اهدافها الاستراتيجية مثل الديمقراطية وحقوق الانسان وحقوق الاقليات او اثارة القلاقل النزاعات العرقية والقومية او عبر التدخل العسكري المباشر كأدوات سياسية .

وهذا ما ينطبق على القضية الكردية فهي لم تعترض يوم على سياسات الحكومة التركية الحليف الثاني في حلف الشمال الاطلسي بخصوص حقوق الاكراد ، اما في سوريا والعراق نراها تدعم وتتدخل بملف الاكراد بكل الوسائل المتاحة، ولهذا فان السياسة الامريكية تقوم بالمنطقة على اساس تدبير مصالحها.

ومع اجتياح تنظيم داعش العراق عام 2014 ومعارك التنظيم الارهابي مع قوات البيشمركة، شكل التنظيم خطر على مدن اقليم كردستان حيث كان على مسافة 20 كم^2 من محافظة أربيل هذه المعارك غيرت مجريات الحرب ضد داعش حيث قررت على اثرها الولايات المتحدة بدأ العمليات العسكرية ضد التنظيم وتشكيل التحالف الدولي لمكافحة الارهاب، وفرض حظر جوي على مناطقهم، وهذه قرارات تحمل عدة رسائل متعددة بالاضافة الى خوف الادارة الامريكية على مصالحها السياسية والعسكرية في اقليم كردستان [19].

ثانياً: المواقف الاقليمية

[19] . ينظر الى روشن قاسم ، داعش في العراق... عود على بدء ، https://arb.majalla.com/node/88086 . للمزيد من التفصيل راجع ، معركة شمال العراق ، موسوعة ويكبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/

اما الموقف الاقليمي من القضية الكردية، بحكم التوزيع الجغرافي والسياسي داخل دول مجاورة قوية بالتحديد (تركيا وايران)، شكلت القضية الكردية عامل مؤثر في توتر العلاقة مع العراق ودول الجوار، وكانت وسيلة جاهزة لتصفية الحسابات وادارة المنازعات والحروب، والطرف الاضعف يكون هو الخاسر الاكبر بهذه المعادلة الاقليمية ، ولاهمية القضية الكردية للعراق والدول الاقليمية اصبح هناك منهج خاص لهم بالتعامل مع القضية الكردية يرجع الى سنوات سابقة، هذا المنهج افترض مصلحتها خصوصاً على حساب المشكلات التي تواجهها فهناك مواقف قوية اتخذتها هذه الدول حيال القضية الكردية ويمكن ايجازه بالتفصيل التالي[20]:

1. اجتمعت كل من (العراق– ايران– سوريا وتركيا) عام 1937 على اتخاذ تدابير مشتركة ضد التحرك الكردي في بلدانهم، وشكل حلف على اثرها باسم سعد اباد الذي نص بموجبة القيام باعمال مشتركة ضد التحركات الكردية الانفصالية.
2. اشتراك قطاعات من الجيش السوري بجانب الجيش العراق عام 1963 ضد اكراد العراق بعد تصاعدة وتيرة الاشتباكات بين الاكراد والجانب العراقي وكان من المقرر ان يشترك الجيش التركي ايضاً ولكن لاسباب داخلية منعت ذلك.
3. وقع العراق اتفاقية الجزائر عام 1975 بين ايران والعراق على ان يتخلى العراق عن حقه بالمياه الاقليمية في شط العرب بشرط وقف الدعم الايراني لحكومة الشاه للاحزاب الكردية والجماعات الانفصالية[21] .
4. وقع العراق اتفاقية مع تركيا عام 1982 السماح للقوات العراقية او التركية بدخول ارضي البلدين لتعقب المجموعات الكردية المتمردة لمسافة لا تزيد عن (15–20) كم[22].
5. اتفقت كل من ايران تركيا سوريا عام 1992 على رفض أي دولة كردية على أراضيها او أراضي العراق وبالتحديد عندما اعلن في 24/ 1992/1 عن دولة كردية فدرالية في العراق ، ودعت تركيا كل من ايران وسوريا الى اجتماع تنسيقي في انقره في العام نفسه ، وتكرر الاجتماع في العاصمة دمشق عام 1993، ثم في العاصمة طهران ، وقد نجحت هذه الدول في وقف النزعة الانفصالية لاكراد شمال

---

[20] . مصطفى حسين احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 18 ، راجع ايضاً ، محمد محي الهميص ، مصدر سبق ذكره ، ص 60.

[21] . صبا حسين مولى ، موقف الاتحاد الاوربي من القضية الكردية في العراق ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، بغداد العدد(16)، عام 2010 ، ص 86 . للمزيد من التفصيل راجع حسين مصطفى احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 17.

[22] . محمد محي الهميص ، مصدر سبق ذكره ، ص 65.

العراق ومنع أي تحركات للجماعات الكردية في اراضيهم بحيث يفشل أي حل تعترض عليه هذه الدول[23].

لذلك سعت تركيا الى توحيد المواقف الاقليمية من المسالة الكردية في شمال العراق وخاصة مواقف ايران وسوريا، ذلك من اجل الخروج بموقف موحد يدعم وحدة الاراضي العراقية ويرفض تقسيم العراق، لاسيما وان المخاوف التركية – الايرانية ازدادت نتيجة التطورات في شمال العراق التي ادت الى حدوث اضطربات في المناطق الكردية في كلتا الدولتين[24] ، بالمقابل انتهجت ايران سياسة اكثر توافقية تجاه تركيا شجعت على تصاعد مجالات التعاون الامني في مواجهة التهديدات الصادرة من حزب العمال الكردستاني التركي والتنظيمات الايرانية المعارضة (حزب الحرية الكردستاني) الذي ظهر في ايران باعتباره شقيقاً لحزب العمال الكردستاني في تركيا[25].

يتضح اصرار القوى الكردستانية على اجراء الاستفتاء مع عدم اخذ الضمانات الحقيقة والدعم من قبل القوى الدولية والاقليمية ، يفسر بوجود ضعف بتشخيص المعطيات والقراءة الواقعية للظروف البيئة المحيطة بالعراق وكردستان وطبيعة الصراعات والتوازنات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط والعالم. الواضح أن اغلب القوى السياسية الكردية في القضايا المهمة والمصيرية لم يملكوا الخيار في أيديهم ، فقد كانوا دائما ضحية لهذه التدخلات الخارجية التي تخذلهم عندما تتغير الظروف السياسية مع العراق ، وهم يعرفون ذلك ويقبلون بها على اسس مرحلية رغبة في تحقيق مصالحهم المستقبلية كلما تسنح الظروف المناسبة.

ثالثاً : السيناريوهات المحتملة لمستقبل إقليم كردستان العراق

اصبح الاهتمام بالدراسات المستقبلية في الوقت المعاصرة من المسائل المهمة كوننا متجهين الى المستقبل الذي بانتظارنا ، ولكي نحدد نمط الحياة واسلوبها التي تريد ان تعيشها الدولة او الشركات او المنظمات لابد من دراسة الظروف التاريخية بعين الحاضر واستشراف المستقبل ، لتحديد التوقعات المستقبلية من خلال دراسة وادارة التهديدات والمخاطر التي قد تنتج في المستقبل.

24. محمد محي الهميص ، المصدر نفسه ، ص 65.

25. عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الايراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003، ط 1، دار الكتب العلمية ، بغداد ، سنة 2014 ، ص 77.

26. المصدر نفسه ، ص 77–78.

ان أفشال الحكومة الاتحادية في بغداد مشروع استفتاء انفصال الإقليم وأجرى الانتخابات البرلمانية لعام 2018 م واستقالة حكومة عبد المهدي على اثر الاحتجاجات في محافظات الجنوب والوسط يمكن افتراض احتمالات وسيناريوهات للمستقبل المنظور (متوسط المدى) ، وقد لا تزيد هذه السيناريوهات عند تركيزها على خمسة سيناريوهات.

1 . السيناريو الاول : بقاء الاوضاع على ما هو عليه

وهو سيناريو يتضمن التأجيل المتتالي لحسم قضية كركوك عبر تطبيق المادة (58) من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية النافذ والتي الحقت فيما بعد بالمادة (140) ، من احصاء سكاني وارجاع العوائل النازحة والتصويت على انضمام المحافظة الى اقليم كردستان او بقاءها كمحافظة او اقليم لوحدها ضمن العراق الاتحادي ، وتبريد نقاط الصراع الساخنة بحلول آنية ، وهو ما تدل المؤشرات على تفضيل الولايات المتحدة والغرب والدول المجاورة له ، ويحتمل وجود توجه حكومي وسياسي في بغداد للمضي بهذا الاتجاه وعلى اثر المؤشرات التوازنية بين اصوات واعداد النواب العرب والاكراد في كركوك والمعبر علنيا بنتائج انتخابات مجالس المحافظات والانتخابات البرلمانية العامة ، ويتم ذلك الى حين حدوث تبدل في المتغيرات الحالية ودخول متغيرات جديدة مؤثرة قد تؤدي الى ايجاد معطى جديد او اسقاط معطى حالي[26].

2 . السيناريو الثاني : ايجاد حلول توافقية

وهو ما يتضمن تنازلات ملموسة من جانبي الصراع ، اي الاحزاب العراقية والاحزاب الكردية المشاركة في الحكم ، كأن تتم مساومة تتنازل فيها السلطات الكردية عن مطالبتها مقابل تعديل المواد المتناقضة في الدستور الاتحادي والكردي ، وتوحيد قوانين النفط والاستثمار لقاء مكاسب مادية اضافية يحصل عليها الكرد ، مع الابقاء على صيغة كردستان لنا ونشارك في العراق التي تمارسها الاحزاب القومية الكردية المسيطرة على الساحة السياسية في كردستان[27].

. حازم عبد الحميد النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص27 ، راجع ايضاً ، طارق عبدالواحد حافظ ، مصدر سبق ذكره ، ص 27178

8[2]. حازم عبد الحميد ، المصدر نفسه ، ص 59.

3 . السيناريو الثالث : التصادم المسلح بين الطرفين

قد يقود الصراع على كركوك وباقي المناطق المتنازع عليها الى دخول بعض القوى السياسية والاجتماعية والعشائرية العربية والتركمانية ، في صراع مسلح مع قوات البيشمركة ، وهو ما قد يجر القوات المسلحة الاتحادية الى المشاركة في الصراع بضغط من جماهير وقواعد وكوادر الاحزاب المشاركة في العملية السياسية والمكونة للبرلمان والحكومة، وبالتالي الدخول في حرب أهلية واسعة [28] ، ومن المحتمل ان الطرف الكردي لان يباشر بالعمل العسكري رغم حدة التصريحات التي سوف تطلقها الشخصيات السياسية الكردية في حينها كون العقيدة والروح القتالية لعناصر البيشمركة تختلف عن الروح القتالية للاجيال السابقة من العناصر الكردية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي ، فهذه القوات لا تجيد اسلوب المواجهة المباشرة وهي من اكثر الاساليب بحسم المعارك ، ويحتمل الكثير من الاوساط الاجتماعية في كردستان لا ترغب في القتال او الحرب مع اي طرف كان ، وانما يسعى الكثير منهم بالحفاظ على المكتسبات التي تحققت منذ حرب الخليج الثانية ولغاية اليوم ، بعيداً عن سياسة الحروب والدمار التي عاشتها المناطق الكردية في زمن النظام السابق، وتميل الاكثرية من هذه الاوساط وفئة الشباب بالتحديد الى تحقيق الرفاهية والاستقرار على حساب الحروب والنزاعات، ومن المحتمل ان البقاء مع العراق الموحد عامل قوة لا ضعف، وان حدث هذا الخيار سيتوقف على اثر التدخلات السياسية الخارجية ، مما يحتمل هذا السيناريو ضعيف.

4 . السيناريو الرابع : عودة الانفصال

رغم عدم دستورية الانفصال قد تحاول بعض القوى الكردية وتجرب مرة اخرى خيار الانفصال ، بظروف ممكنه منها دعم مشروع الاقاليم مثل الاقليم السني او غيره ، لكن يبقى قيام دولة كردي بالمستقبل على الاراضي العراقية من الخيارات المستبعدة على المدى المتوسط ، لانه مرهون بجملة من الظروف والمتغيرات الاقليمية والدولية ، على اقل التقديرات حدوث تغيير في بنية النظام الاقليمي بالتحديد داخل النظام السياسي التركي والايراني ، لان وجودهما بهذه العقيدة الايديولوجية السياسية والنفوذ والقدرات التي تمتلكها كلا الدولتين يعتبر مانع قوي جداً امام قيام دولة كردية في المنطقة ، وهذه المحاولة الكردية باستفتاء

[28] . طارق عبد الواحد الزبيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص 177.

الانفصال الذي جرى في كردستان مطلع عام 2017 هي محاولة جس نبض وتحقيق مكاسب سياسية لا اكثر.

وان تحقق سيناريو الانفصال هذا لا يعني تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي للاقليم ، مما قد يسمح للدول الاقليمية مثل تركيا او غيرها لدخول عسكرياً الى اراضي الاقليم لافشال اي مشروع دولة كردية على الاراضي العراقية.

السيناريو الخامس : البقاء ضمن الدولة العراقية

يفترض حصول هذا السيناريو بناءاً على المتغيرات في بنية الاحزاب الكردية والانشقاقات داخليا وامكانية صعود قوى تكسر هيمنة الحزبين الكرديين الكبيرين ، وهو ما ظهرت مؤشراته في الفترة الاخيرة من الانتخابات العامة في كردستان وفي العراق الاتحادي ، مع تذمر الكثير من الاوساط االشعبية والاجتماعية الكردية من سياسات حكومة الاقليم بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية وتزايد الخلافات مع الحكومة الاتحادية التي ترمي بظلالها على الواقع الاقتصادي للشعب كردستان العراق ، قد يضعف هذا المتغير من قوة مناورة الطرف الكردي ، ويسقط بعض اوراق الضغط على المركز ، مما يجعل وضع المركز اقوى في التفاوض ويستمر الوضع الحالي كما هو عليه ، خصوصا اذا كانت القوى الصاعدة تفضل النزعة التقاربية الاتحادية مع العراق على النزعة التباعدية او تفضيل فرص التنمية والتقدم عبر الاتحاد والدولة الكبيرة على شكليات الخصوصية القومية والدولة الصغيرة ذات المقومات الضعيفة [29].

الخاتمة والاستنتاجات :

1. يتضح ان السيناريو الاول والثاني اكثر السيناريوهات القريبة الى الواقع , وبالتحديد اذا فكرا كلا الطرفان بواقعية بسبب قلة التكلفة وامكانية تطبيقهما متوفرة ، لان التكاليف الاقتصادية السياسية والامنية لباقي السيناريوهات قد تكون صعبة في ظل هذه الظروف التي يمر بها العراق واقليم كردستان .
2. تبقى قضية كركوك اكثر القضايا المعقدة والشائكة بين الطرفان , والتي تعتبر القنبلة الموقوتة التي قد تفجر العلاقة بينهما بسبب الصراع الدائر عليها ، وعدم اتفاقهما على ايجاد صيغة حل ترضي الاطراف

[29] . خميس دهام حميد ، مصدر سبق ذكره، ص 73.

الاجتماعية السياسية في كركوك القوى الاخرى، مع اصرار الحكومة الاتحادية بعدم تسليم كركوك الى كردستان لما تمتلكه من ثروات طبيعية واقتصادية لحاجة حكومة بغداد لتعظيم ايراداتها الاقتصادية من مبيعات نفط كركوك في ظل الازمة الاقتصادية التي يمر بها البلد والعالم.

3. وجود التنظيمات الارهابية وتصاعد عملياتها العسكرية في المناطق المحاذية الى اقليم كردستان ، واستمرار هذه الحرب الاستنزافية للدولة العراقية ، قد يدفع الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم للدخول في مفاوضات للتهدئه خوفاً من تصاعد حدة الخلافات واستغلال الجماعات الارهابية هذه الازمات لتنفيذ مخططاته .
4. يتضح ان الموقف الاقليمي المتمثل في (ايران – تركيا) سوف يصبح اكثر تاثيراً وقوة على اقليم كردستان ، وبالاخص مع وجود توجه لدى الولايات المتحدة الامريكية برئاسة بايدن للعودة الى الاتفاق النووي الايراني مما سوف يعزز من نفوذ وقوة ايران بالمنطقة ، والدور المحوري الذي تقوم به تركيا قد يشكلا عائق قوي امام تحقيق الدولة الكردية او ضم محافظة كركوك الى اقليم كردستان.
5. الموقف الدولي المتمثل بالولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية من قضية استقلال كردستان وازمة كركوك قد يدفع الاطراف الكردية للدخول الى مفاوضات طويلة الامد مع اخذ ضمانات سياسية واقتصادية مع هذه الدول لفترة طويلة قد تتجاوز المدة المتوسطة التي ذكرناها لتقديم الدعم والاسناد الى الاطراف الكردية مع حدوث تغيرات على الساحة الاقليمية .
6. ينبغي على الحكومة الاتحادية في بغداد بفتح افاق الحوار مع الشعب الكردستاني والقوى السياسية والاجتماعية لتوضيح وجهات نظرها الواقعية وكسر الطوق السياسي والاجتماعي الذي هيمنة خلال الفترة الماضية لتقبل وجهات النظر الاخرى وتعزيز مجال الوحدة بين ابناء المكونات القومية داخل العراق بصورة عامة .

المصادر

الكتب

1. حكمت محمد كريم (ملا بختيار) ثورة كردستان ومتغيرات العصر (ترجمة ومراجعة) بندر على اكبر، ط3 ، العراق سليمانية ،الناشر اكاديمية التوعية لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني سنة 2011 .
2. سعد ناجي جواد ، دراسات في المسألة القومية الكردية ، ط 1 ، لبنان – بيروت ، الدار العربية للعلوم ، سنة 2005 .
3. صباح صادق الانباري ، دستور جمهورية العراق لعام 2005 ، ط 1، المكتبة القانونية ، بغداد ، سنة 2006 .
4. عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الايراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003، ط 1، دار الكتب العلمية ، بغداد ، سنة 2014 .

المجلات والدوريات :

1. حازم الشمري ، علاقة الحكومة الاتحادية مع حكومة اقليم كردستان بعد انتخابات عام 2010 ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد (11) السنة الحادية عشر ، حزيران ،2010 .
2. حازم عبد الحميد النعيمي ، مستقبل اقليم كردستان العراق بين التحديات والفرص ، مركز للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العدد (بلا) السنة التاسعة ، ايار ، سنة 2010

3. حسين مصطفى احمد ، المسالة الكردية في الشرق الاوسط (المشكلة – النتائج– الحلول) مجلة السياسة الدولية ، جامعة بغداد ، العدد(61) السنة الحادية عشر ،تشرين الثاني ، عام 2016 .
4. حسين مصطفى احمد ، العامل الكردي في العلاقة العراقية الايرانية دراسة تحليلية ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، العدد (14) السنة الثامنة ، كانون الاول ،عام 2017.
5. خميس دهام حميد ، المعارضة في اقليم كردستان العراق ودورها في ترسيخ الديمقراطية ، مجلة الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ع 75 ، السنة الثانية عشر، عام 2017 .
6. سامر مؤيد عبد اللطيف , ياسر عطيوي الزبيدي، مشكلة الاقاليم التنازع عليها في ظل الدولة الفدرالية كركوك انموذجاً ، مجلة رسالة الحقوق ، جامعة كربلاء ، العدد (1) السنة الثانية ، عام سنة 2010 .
7. صبا حسين مولى ، موقف الاتحاد الاوربي من القضية الكردية في العراق ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، بغداد العدد(16)، عام 2010 .
8. طارق عبد الحافظ الزبيدي ، فكرة مشروع اقليم كركوك بين الرفض والقبول رؤية فكرية ، مجلة الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ،العدد (57) السنة الثامنة ، شباط ، 2014.
9. طالب حسين حافظ ، القضية الكوردية في العراق رؤية مستقبلية ، مجلة جامعة الاسراء ، العدد (5) السنة الثالثة ، بغداد ، سنة 2015 .
10. محمد محي الهميص، الاقلية الكردية في دول الجوار الجغرافي (تركيا– ايران– العراق وسوريا) مجلة كلية التربية ، جامعة بغداد العدد (32) ، كانون الاول ، سنة 2010.
11. محمود العبيدي , ايوب انور حمد ، تجربة اقليم كوردستان العراق التنموية في ضوء المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد (18) السنة السابعة عشر عام 2016 .
12. ناهض محمد صالح ، المشكلة الكردية واثرها في اتفاقات الحدود العراقية – التركية نظرة في الابعاد المعاصرة والمستقبلية ، مجلة تكريت المجلد الثاني ، السنة الثانية ، العدد(2) سنة 2015.

المواقع والشبكات الالكترونية:

1. اقليم كردستان والمشاكل والملفات العالقة مع بغداد، موقع كلكامش :https://glgamesh.com/100288-.html

2. الصادرات النفطية في اقليم كردستان: رابط الالكتروني : 3http://newsabah.com/newspaper/204177
3. ثروات اقليم كردستان الى اين، رابط الالكتروني : https://afaq.tv/contents/view/details?id=78682
4. روشن قاسم ، داعش في العراق، عود على بدء موقع المجلة، https://arb.majalla.com/node/88086
5. معركة شمال العراق ، موسوعة ويكبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/